الأمم المتحدة

TD/B/C.II/MEM.2/8

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
15 December 2010
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي:
التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي
الدورة الثالثة
جنيف، ٢٣-٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت
استخدام الروابط بين بلدان الجنوب في بناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية

تعزيز القدرات الإنتاجية: جدول أعمال لما بين بلدان الجنوب

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

يتفق الاقتصاديون وواضعو السياسات على نطاق واسع على أن الزيادة السريعة والمستمرة في الإنتاجية شرط لا غنى عنه لارتفاع مستويات المعيشة. ومن معاينة تجربة الاقتصادات المتقدمة اليوم (بما في ذلك الموجودة في شرق آسيا)، يصعب تفادي الاستنتاج بأن وجود قطاع صناعي متنوع هو أساس النمو القوي للإنتاجية. وهناك عدد من حالات الاطراد التجريبية التي تربط النمو بالتنمية الصناعية، ولا سيما بالمجموعة الفرعية لأنشطة الصناعة التحويلية. وعموماً، تؤكد حالات الاطراد هذه أهمية بناء القدرات الإنتاجية في رفع عتبة مستوى الدخل وتحقيق مكاسب من الاندماج بصورة أوثق في الاقتصاد الدولي. وتبعاً لذلك، فإن التحدي الذي يواجه واضعي السياسات هو البحث عن أفضل السياسات "الإنتاجوية" أداءً لإنشاء حلقة حميدة تربط بين تراكم رأس المال وخلق فرص العمل والتنويع الاقتصادي والارتقاء التكنولوجي وارتفاع المداخيل. وكان توافق الآراء غير واضح ها هنا. ولا يزال تحدي بناء القدرات الإنتاجية وفي الوقت نفسه الانفتاح على قوى السوق الدولية، على وجه الخصوص، يثير نقاشاً وخِلافاً كبيرين. وقد اكتست هذه

الرجاء إعادة الاستعمال

المناقشات أهمية متزايدة منذ الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ لسببين، أولهما أن تلك الأزمة حطمت بعض حقائق الحكمة التي سادت مؤخراً في مجال السياسة العامة، وثانيهما أن أشكال التكيف الاقتصادي التي نتجت عنها ستؤثر سلباً على آفاق التنمية في بلدان الجنوب. وفي ضوء هذه التطورات، تبحث ورقة المعلومات الأساسية هذه في الكيفية التي يمكن بها لزيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب أن تدعم الجهود الرامية إلى بناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية، وأن تساعد بذلك على تضييق الفجوات الاقتصادية على نطاق الاقتصاد العالمي.

أولاً – فك الارتباط واللحاق بالركب: تحديات التنمية بعد الأزمة

١- ما فتئت البلدان النامية تنمو، في المتوسط، بوتيرة أسرع من البلدان المتقدمة منذ بعض الوقت، حيث كان أداؤها أقوى بشكل ملحوظ على مدى العقد الماضي؛ وبالفعل، كان الاختلاف في معدلات النمو غير مسبوق، استناداً إلى نصيب الفرد (الرسم البياني ١). ونتيجة لذلك، ما فتئت حصة البلدان النامية من الناتج العالمي ترتفع بشكل حاد منذ عام ٢٠٠٠ (الرسم البياني ٢). وعلاوة على ذلك، كان تأثير الأزمة الاقتصادية التي بدأت في سوق الإسكان بالولايات المتحدة عام ٢٠٠٧ أقل حدة على العموم في الجنوب منه في الشمال، وكان الانتعاش أقوى في العديد من البلدان النامية.

الرسم البياني ١

متوسط معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: البلدان المتقدمة والبلدان النامية (بالنسبة المئوية)

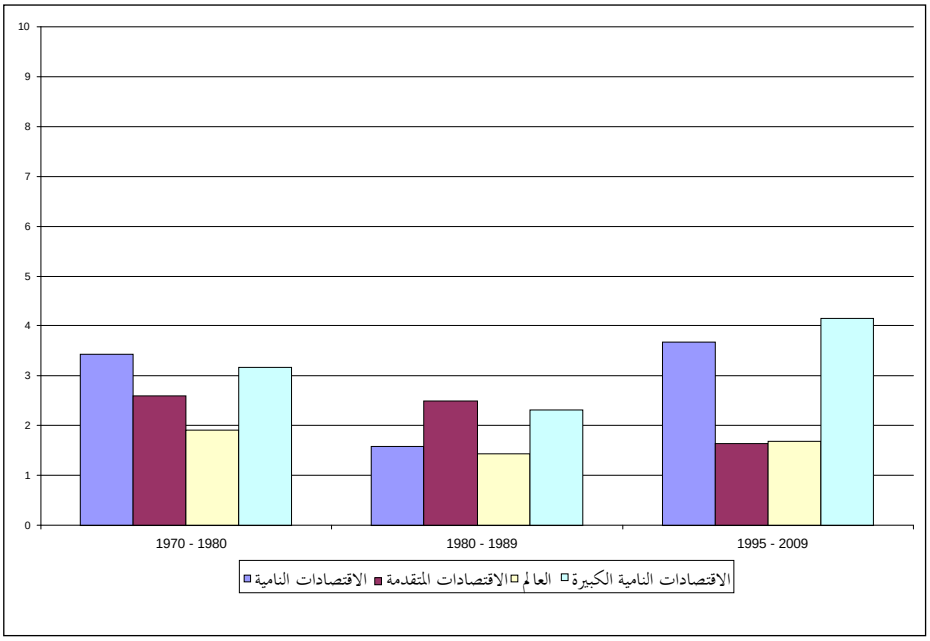

المصدر: وحدة التعاون والتكامل الاقتصاديين فيما بين البلدان النامية، استناداً إلى إحصاءات الأونكتاد.

ملاحظة: تمثل "الاقتصادات النامية الكبيرة" المتوسط البسيط لمعدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسبعة بلدان: إندونيسيا وباكستان والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين ونيجيريا والهند.

الرسم البياني ٢

توزيع الناتج العالمي

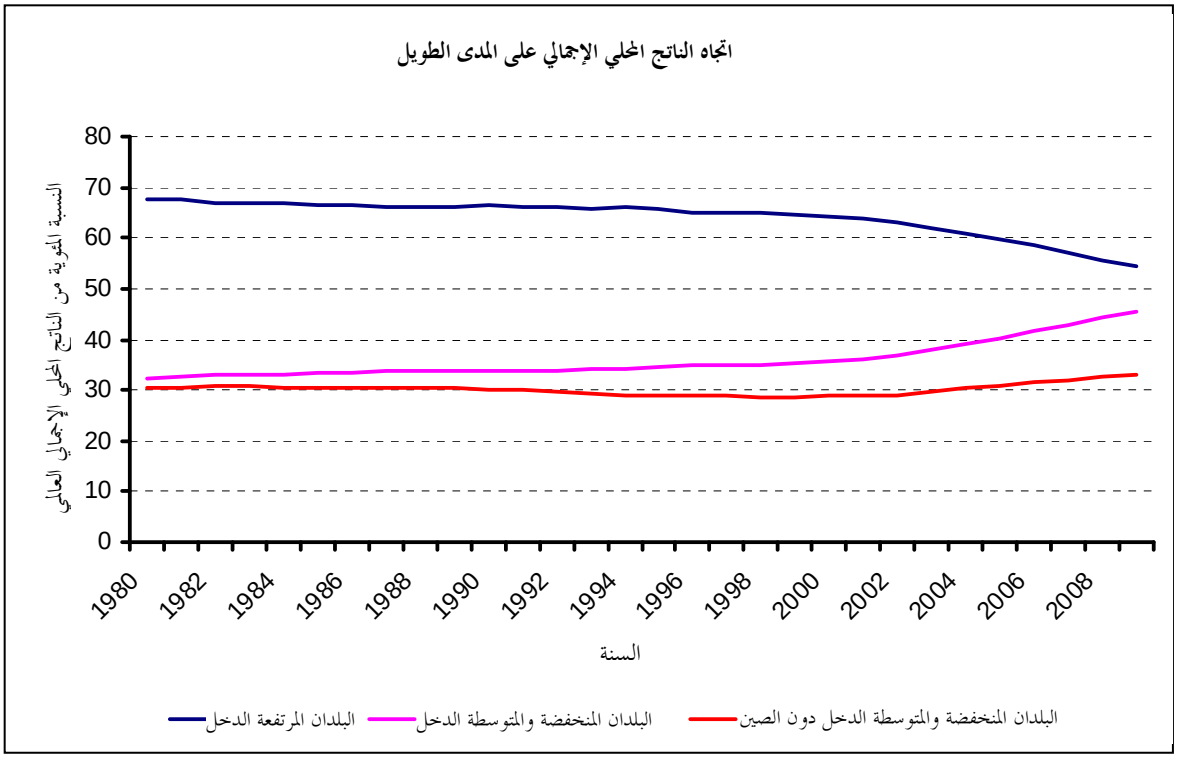

٢- بالرغم من أن بعض البلدان النامية لا تزال أكثر عرضة من غيرها لعدوى الركود والصدمات الدورية في البلدان المتقدمة، عززت الأزمة وجهة النظر القائلة بفصل ارتباط النمو في البلدان النامية عن البلدان المتقدمة. وقد عزا البعض (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٨) هذا الأمر إلى اعتماد سياسات اقتصادية أفضل تتماشى مع الأسس، وتحمل في طياتها احتمالات نمو مستمر في البلدان النامية حتى ولو بقي النمو في البلدان المتقدمة بطيئاً، كما هو راجح، وهو ما أدى إلى تقارب مستويات الدخل في أنحاء العالم. وإيغالا في التفاؤل، قد يمكِّن الانتعاش في البلدان النامية أيضاً الدول المتقدمة من التكيف مع الوضع بسرعة أكبر وخسائر أقل في رفاهها، فينتعش بذلك الجميع ويتخذ سبيله في مسار النمو العالمي الجديد.

٣- ويؤيد عاملان مترابطان ترابطاً وثيقاً أطروحة فك الارتباط هذه:

(أ) ظهور أقطاب نمو قوي ومستدام في الجنوب؛

(ب) توثيق الروابط الاقتصادية فيما بين بلدان الجنوب، من خلال زيادة تدفق التجارة ورأس المال والتكنولوجيا والعمالة.

٤- وخلافاً لفترة التقارب الاقتصادي في السبعينات، وخلافاً للثمانينات عندما كان النمو في البلدان النامية الكبيرة يجر خطاه خلف النمو في البلدان المتقدمة، حققت البلدان النامية الكبرى بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٩ معدل نمو لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

أعلى من متوسط البلدان المتقدمة، مساعِدة في خضم ذلك على جر متوسط معدلات النمو في البلدان النامية إلى مستويات تاريخية (الرسم البياني ١). ويمكن لأقطاب النمو هذه – إذا كان في التاريخ عبرة – أن تقدم آثارا غير مباشرة إيجابية للدول الأخرى عن طريق أسواق تصدير جديدة وتحسن معدلات التبادل التجاري (وخصوصا لمصدري السلع الأساسية)، وكذا مصادر جديدة لتمويل التنمية والحصول على التكنولوجيات.

٥- ومن المؤكد أن هذه الفترة كانت أيضاً فترة نمو سريع للروابط بين بلدان الجنوب. وقد كانت التدفقات التجارية من يقود هذه العملية. ففي الممتدة الفترة بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٩، نمت التجارة فيما بين بلدان الجنوب بمعدل ١٢ في المائة سنوياً، وهو نمو أسرع بنسبة ٥٠ في المائة من نمو التجارة بين الشمال والجنوب. وتمثل هذه التجارة الآن حوالي ٢٠ في المائة من التجارة العالمية، وأكثر من نصف تجارة البلدان النامية (الرسم البياني ٣). وما فتئ الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب ينمو بسرعة، ربما بنسبة ٢٠ في المائة سنوياً خلال الفترة نفسها، وإن كان ذلك من نقطة بداية متدنية، وهو يشكل الآن حوالي ١٠ في المائة من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (الجدول ١). وعلاوة على ذلك، بالرغم من أن البلدان ذات الدخل المرتفع لا تزال المصدر الرئيسي للتحويلات المالية إلى البلدان النامية، فإن الهجرة فيما بين البلدان النامية هي حالياً أكبر من الهجرة بين البلدان النامية والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الرسم البياني ٣

تطور التجارة فيما بين بلدان الجنوب، ١٩٩٥-٢٠٠٩

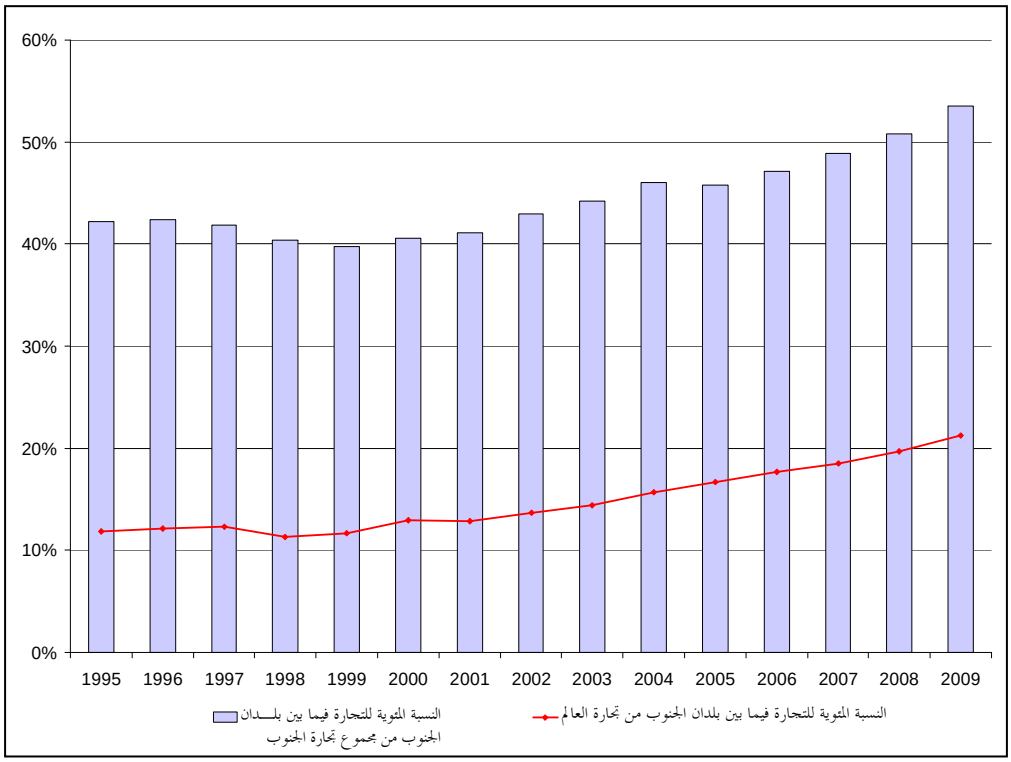

الجدول ١

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب ١٩٩٠-٢٠٠٦

السنة	*الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج على الصعيد العالمي (بملايين دولارات الولايات المتحدة)*	*الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب* (بملايين دولارات الولايات المتحدة)*	*النسبة المئوية للاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب من الإجمالي العالمي*	*معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب*
١٩٩٠	٢٤١	١٢	٥	-١٤
١٩٩١	١٩٨	٩	٥	-٢٣
١٩٩٢	٢٠٣	١٦	٨	٨١
١٩٩٣	٢٤٣	١٧	٧	٦
١٩٩٤	٢٨٧	٢٥	٩	٤١
١٩٩٥	٣٦٣	٢٧	٧	١٠
١٩٩٦	٣٩٦	٣٥	٩	٢٩
١٩٩٧	٤٧٦	٤٥	٩	٢٨
١٩٩٨	٦٨٢	٢٩	٤	-٣٦
١٩٩٩	١ ٠٧٧	٣٧	٣	٢٨
٢٠٠٠	١ ٢٣٣	٣٥	٣	-٦
٢٠٠١	٧٥٣	٤١	٥	١٦
٢٠٠٢	٥٣٧	٣٠	٦	-٢٦
٢٠٠٣	٥٦٦	٣٩	٧	٢٩
٢٠٠٤	٩٢٠	٧٧	٨	٩٦
٢٠٠٥	٨٩٣	٨٨	١٠	١٥
٢٠٠٦	١ ٤١١	١٤٥	١٠	٦٤
٢٠٠٧	٢ ٢٦٧	١٨٠	٨	٢٥
٢٠٠٨	١ ٩٢٨	١٨٧	١٠	٤
٢٠٠٩	١ ١٠٠	١٤٩	١٤	-٢٠

ملاحظة: * استُبعدت من الحساب جزر كايمان وجزر فرجن البريطانية وهونغ كونغ (الصين).

٦- لكن ثمة مبررات لدرجة من الحذر عند مناقشة ما إذا كانت هذه الروابط بين بلدان الجنوب أصبحت جزءا من مسارات حميدة ومستدامة للحاق بركب النمو على نطاق العالم النامي. بداية، كان ثمة تفاوت في أنماط النمو. فعند النظر في الاتجاهات على مر العقود الثلاثة الماضية، لم تشهد سوى الصين، والهند (في الآونة الأخيرة)، اندفاعة قوية ومستمرة في النمو وزيادة في حصتها من الناتج العالمي (الرسم البياني ٤).

الرسم البياني ٤

مسارات النمو المختلفة على نطاق الجنوب

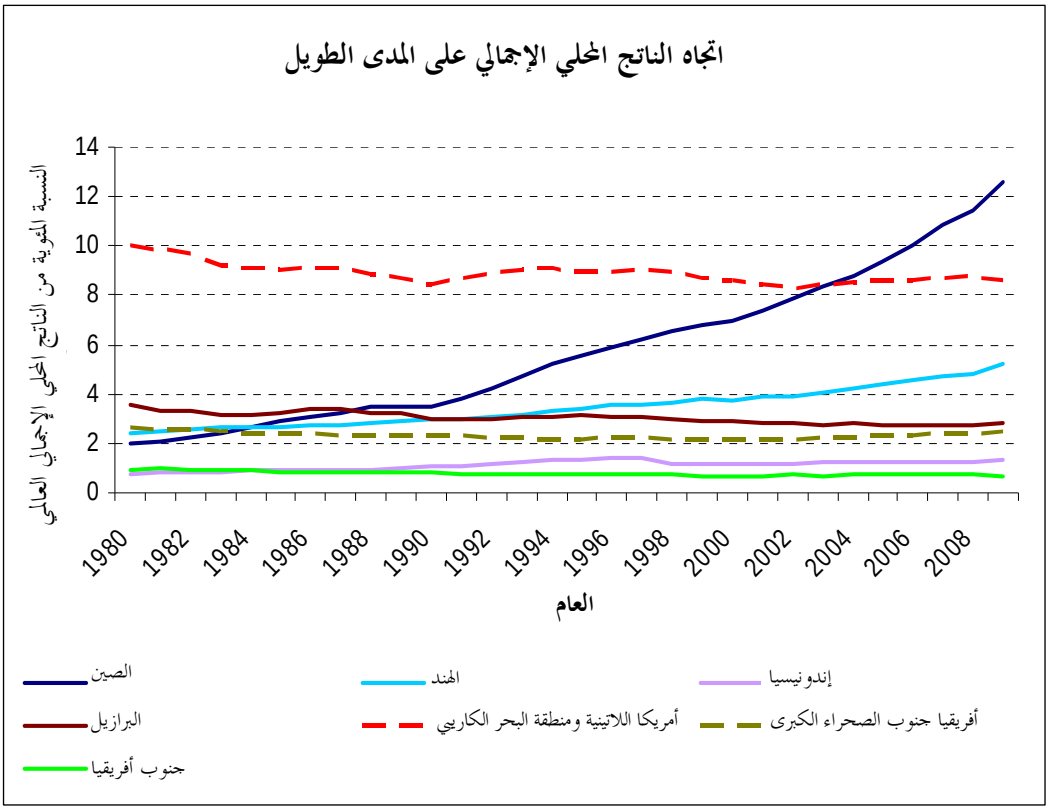

٧- وعلاوة على ذلك، مع صحة القول إن اتجاه النمو في الاقتصادات النامية غير الآسيوية أصبح، في العقد الماضي، أعلى بكثير مما هو عليه في الاقتصادات المتقدمة، فإن الفجوة مع الصين والهند لا تزال واسعة. فحتى اقتصاد البرازيل - الرائد في أمريكا الجنوبية - نما بمقياس نصيب الفرد بأقل من ٢ في المائة سنوياً، وهو ما يقل بأكثر من ٧ نقط مئوية عن الصين، وأقل حتى من اتجاه نمو البرازيل نفسها في الستينات والسبعينات.

٨- ويتضح فرق حاسم آخر بين البلدين الآسيويين وغيرهما من أقطاب النمو في العالم النامي من النظر في ارتباطها بالأداء الاقتصادي لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ففي حين أظهرت معدلات نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للصين والهند، خلال العقد الأخير، وجود حد أدنى من الارتباط مع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (حوالي ٠,١ في كلتا الحالتين)، يبقى النمو في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مرتبطا بقوة بأداء الاقتصادات المتقدمة، بمعدلات ارتباط من ٠,٥ و٠,٦ على التوالي. وهذا يوحي بأن النمو لا يزال يعتمد كثيراً على أسواق الاقتصادات المتقدمة، ويثير تساؤلات بشأن فرص استمرار النمو السريع إذا دخل الشمال في فترة تباطؤ عام.

٩- وينعكس تفوق الصين والهند أيضاً في نمط الروابط بين بلدان الجنوب، إذ كانت شديدة الميلان نحو المنطقة الآسيوية. ويصح هذا بوجه خاص على التجارة، حيث تشكل التجارة داخل منطقة آسيا ثلاثة أرباع مجموع التجارة بين بلدان الجنوب (الرسم البياني ٥). كما تهيمن آسيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب، وإن لم يكن ذلك بشكل بارز.

الشكل البياني ٥

التجارة بين بلدان الجنوب (بملايين الدولارات)

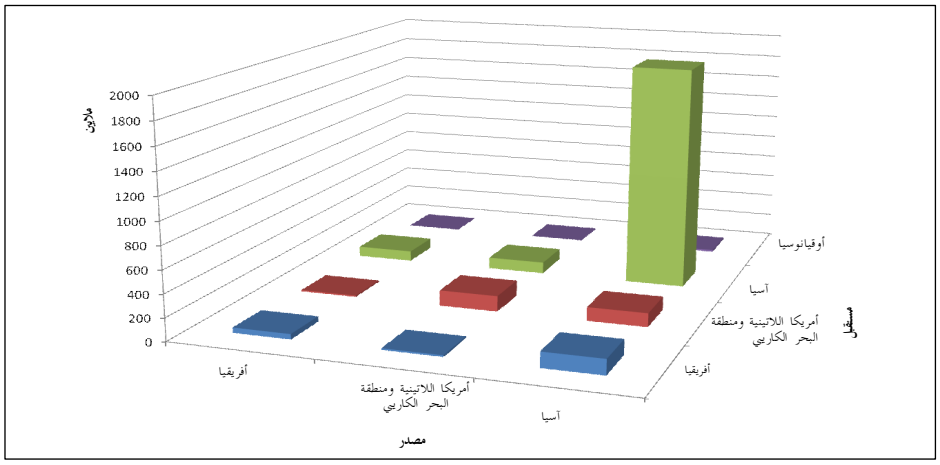

المصدر: وحدة التعاون والتكامل الاقتصاديين فيما بين البلدان النامية، استناداً إلى إحصاءات الأونكتاد.

١٠- وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن نمط الروابط المتنامية بين بلدان الجنوب الذي تحركه التجارة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر احتضنه نمط أوسع نطاقا من التكامل العالمي الذي تحركه تدفقات مالية كبيرة جداً عبر الحدود. وبالمقابل، كانت تدفقات رؤوس الأموال فيما بين بلدان الجنوب ضعيفة بشكل خاص، حتى في آسيا حيث قزّمت تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان المتقدمة حجم التدفقات داخل المنطقة والتدفقات الأخرى فيما بين بلدان الجنوب (الجدول ٢). ولا تزال الروابط بين التحرير المالي والتدفقات المالية والتنمية الاقتصادية مجال نقاش مثير للجدل بين الخبراء الاقتصاديين. لكن قليلة هي الأدلة التي توحي بأن الطفرة التي عرفتها التدفقات المالية عبر الحدود تحولت إلى وتيرة أسرع لتكوين رأس المال (الرسم البياني ٦)، أو ساعدت على تسريع عملية التغيير الهيكلي. بل إن الانفتاح المالي تزامن مع عملية تراجع هيكلي في العديد من البلدان النامية.

الجدول ٢

أصول استثمارات الحوافظ، بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومجموعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا +٣، ٢٠٠١-٢٠٠٥

(الأسهم معبراً عنها بنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
رابطة أمم جنوب شرقي آسيا					
استثمارات الحوافظ	٢١،٢	٢١،٩	٢٤،٤	٢٧،٤	٢٦،٧
الأسهم	٦،٣	٦،٠	٦،٨	٨،٢٠	٨،٨
داخل الرابطة	١،٦	١،٤	١،٢	١،٩	١،٧
خارج الرابطة	٤،٧	٤،٦	٥،٦	٦،٣	٧،١
الديون	١٤،٩	١٥،٩	١٧،٥	١٩،٢	١٧،٩
داخل الرابطة	٠،٨	٠،٩	١،٥	٢،٢	٢،٠
خارج الرابطة	١٤،١	١٥،٠	١٦،٠	١٧،٠	١٥،٩
مجموعة بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا +٣					
استثمارات الحوافظ	٢٢،٤	٢٤،٢	٢٧،٣	٢٩،٠	٢٩،٢
الأسهم	٤،٢	٣،٩	٤،٦	٥،٦	٦،١
داخل المجموعة	٠،٢	٠،٣	٠،٣	٠،٤	٠،٤
خارج المجموعة	٣،٩	٣،٧	٤،٣	٥،٢	٥،٦
الديون	١٨،٣	٢٠،٣	٢٢،٦	٢٣،٤	٢٣،١
داخل المجموعة	٠،٥	٠،٤	٠،٤	٠،٥	٠،٥
خارج المجموعة	١٧،٨	١٩،٩	٢٢،٢	٢٢،٩	٢٢،٦

المصدر: *تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٧* (يرجى العودة إلى الجدول ٥-٣ في الصفحة ١٤٢ من أجل مزيد من التفاصيل).

الرسم البياني ٦

مناخ استثماري عالمي غير سليم تماماً

(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي)

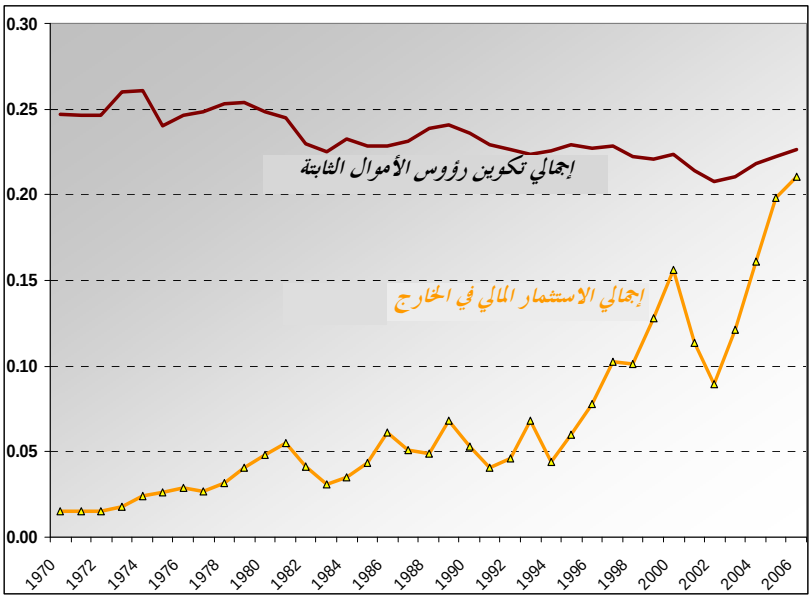

١١- والسبب الأخير لتوخي الحذر بشأن مسألة فك الارتباط هو عزوُ الاتجاهات المواتية إلى "أسس أفضل للسياسة العامة". فحتى فيما بين البلدان النامية الكبيرة، تباينت مسارات النمو والتنمية على مدى العقد الماضي، وكانت هناك اختلافات في نظام السياسة العامة، وخاصة فيما يتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية. ونتيجة لذلك، يرجح أن يتفاوت كثيراً تأثير أقطاب النمو الكبار هؤلاء على آفاق التنمية في بلدان نامية أخرى، من خلال توفير الأسواق والموارد والتكنولوجيات.

١٢- وعمليات اللحاق بالركب والتقارب ليست موجودة في كل مكان أو قوية بالقدر الذي توحي به أطروحة بسيطة مثل أطروحة فك الارتباط. بل إن الروابط وعلاقات تعاون بين بلدان الجنوب تحمل في طياتها إمكانات قوية، لكن ينبغي أن تُسخر لسياسة وجدول أعمال تعاوني أكثر فاعلية يتمحوران حول بناء القدرات الإنتاجية، إذا أُريد للمكاسب أن تعُمَّ جميع البلدان النامية.

١٣- وعلى نفس المنوال، أشار رودريك (Rodrik) (٢٠٠٩) إلى أن الاستراتيجية الإنمائية التي يعرفها بأنها تضافر الجهود لتحويل الموارد من القطاعات التقليدية المنخفضة الإنتاجية إلى القطاعات الحديثة العالية الإنتاجية، ولا سيما تلك التي تنتج سلعا مصنعة قابلة للتداول، ينبغي أن تتكيف، بعد الأزمة، مع ضعف الروابط بين الشمال والجنوب، ولا سيما في مجال التجارة. وفي هذا السياق، يسلط الضوء على الدور الحاسم للسياسات "الإنتاجوية" في البلدان الناجحة، بما في ذلك التحكم الواضح في السياسات الصناعية وفي إبقاء العملات دون

قيمتها وفي القطاع المالي. ويخلص إلى أن من شأن اعتماد مثل هذه السياسات أن يكون أكثر أهمية مما كان عليه في الماضي مع تطلع البلدان إلى تعزيز الطلب المحلي على السلع القابلة للتداول، لكن نجاحها يتوقف على تعاون أكبر فيما بين الجماعات ذات المصالح الاقتصادية، إلى جانب توافر حيز كاف للسياسات. ولهذين الشرطين من الأهمية تماماً مثلما لوضع جدول أعمال لما بين بلدان الجنوب، ما دام يهدف إلى بناء استراتيجيات إنتاجوية كجزء من الجهود الرامية إلى شق مسارات إنمائية جديدة في حقبة ما بعد الأزمة.

ثانياً – عودة إلى نظريات آرثر لويس (Arthur Lewis): دروس من أجل التعاون بين بلدان الجنوب

١٤- لا تعتبر مناقشة التكامل والتعاون فيما بين بلدان الجنوب أرضاً يطأها خبراء الاقتصاد لأول مرة. فقد توقع آرثر لويس، وهو يكتب في زمن اشتد فيه الاهتمام بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في محاضرته بمناسبة حصوله على جائزة نوبل عام ١٩٧٩، الكثير من المناقشات الأخيرة بشأن فك الارتباط واللحاق بركب النمو. فقد تساءل لويس، في محاضرته، عما إذا كان الجنوب يستطيع الاستمرار في النمو بنسبة ٦ في المائة سنوياً إذا تباطأ الشمال بحدة، كما توقع. والرابط الحاسم بالنسبة للويس هو التجارة؛ إذ سيتطلب النمو السريع نمواً قوياً في الصادرات، لكن إذا بدأ الطلب في الانكماش في أسواق الشمال، فهل تستطيع بلدان نامية أخرى سد هذه الفجوة؟ وأشار لويس إلى أن التجارة فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن تسد هذه الفجوة، سواء في الجوانب الكلية أو في جوانب التأزم المحتملة في قطاعات مثل السلع الزراعية والسلع الرأسمالية.

١٥- بيد أن لويس اعترف بأن ما يأتي من تعزيز الروابط بين بلدان الجنوب يتجاوز بكثير توسيع اتفاقات التجارة الإقليمية. بل إن الترتيبات التجارية التفضيلية، وخاصة فيما بين البلدان النامية الكبيرة، يجب أن تقابلها سلسلة من التدابير التكميلية لربط التجارة فيما بين بلدان الجنوب باندفاع قوي وذاتي نحو اللحاق بركب النمو في الجنوب. وسيشمل هذا تدابير فعالة وآليات تمويل للتعامل مع مشكلات ميزان المدفوعات، بما في ذلك تلك التي قد تنشأ بين الشمال والجنوب، وكذا مستويات مناسبة من التمويل لزيادة التدفقات فيما بين بلدان الجنوب. وتوقع أيضا الحاجة إلى آليات للتمويل التعويضي لمساعدة البلدان الضعيفة ومصدري المواد الأولية الذين قد يجدون صعوبة في التحول إلى أسواق جديدة في الجنوب في الأجلين القصير والمتوسط؛ إلى جانب قواعد جديدة للشركات عبر الوطنية، بالنظر إلى دورها الذي يرجح أن يكون بارزا في توسيع نطاق تجارة المصنوعات فيما بين بلدان الجنوب والتهديد المحتمل لانطلاق سباق نحو القاع قد يرافق هذا الاتجاه. وأخيرا، سيحتاج الاندفاع القوي للاستثمار المحلي اللازم لضمان النمو الذاتي إلى إمكانية الوصول إلى تمويل إنمائي طويل المدى، على الأقل في المراحل الأولى.

١٦- وقد عكست مواقف لويس، في جوانب كثيرة منها، المواقف التي كان يروَّج لها وقتها في الأونكتاد، ولا سيما في الدفع قدما بنظام الأفضليات المعمم فيما بين البلدان النامية الذي أُطلق عام ١٩٧٦ بهدف توسيع وتنويع التجارة فيما بين البلدان النامية وكوسيلة لتسريع التصنيع وتعزيز قدرتها الجماعية في الاعتماد على الذات، بما في ذلك عن طريق توسيع نطاق المزايا التجارية لتشمل البلدان الأقل نمواً نسبياً.

١٧- إذا كانت البلدان النامية تواجه حالياً "لحظة لويسية" أخرى، فمن الهام إذن فهم ما إذا كانت هناك حاجة أيضاً إلى جدول أعمال لما بين بلدان الجنوب مماثل في شموله من أجل تشجيع اللحاق بركب التنمية والنمو الذاتي في أنحاء الجنوب. فالظروف، كما أُشير إلى ذلك في الجزء السابق، أفضل من أوجه هامة مما كانت عليه في أوائل الثمانينات، لكن العديد من العناصر ما زالت مفتقدَة ولا يوحي تفاوت نمط الروابط بين بلدان الجنوب بتقاسم تلقائي للمكاسب المحتملة، مما يزيد في إمكانية تباعد الاتجاهات فيما بين البلدان النامية.

ثالثاً - التنويع الاقتصادي والتكامل الإنتاجي

١٨- يترابط نمو الإنتاجية والتنويع الاقتصادي ومستويات الدخل ترابطاً قوياً على نطاق البلدان وعلى مر الزمن. ولا يزال ما يحيل هذه الترابطات إلى تفسيرات للتنمية الاقتصادية موضوعا للنقاش. ولكن إذا كانت في التاريخ عبرة، يجب اعتبار بناء القدرات الإنتاجية في القطاع الصناعي محوراً حاسماً. فمن غير المرجح أن يلتقط الفصل بين الشمال والجنوب كامل طيف التحديات التي تواجه مختلف البلدان النامية الساعية إلى تعزيز قدراتها الإنتاجية. وقد ميز الأونكتاد، في بحوث سابقة، بين بلدان مصنعة ناضجة، وبلدان سريعة التصنيع، وبلدان بها جيوب تصنيع، وبلدان قلصت النشاط الصناعي قبل الأوان وبلدن مصدرة تعتمد على السلع الأساسية. وهذا التصنيف ليس شاملا؛ إذ يستبعد على وجه الخصوص الاقتصادات التي تولي أهمية لتعزيز القدرات الإنتاجية في قطاعي الزراعة والخدمات. بيد أنه تذكرة مفيدة بالدور الرئيسي للتنمية الصناعية في النمو على المدى الطويل وبالتنوع المحتمل للخبرات التي ينبغي دمجها في جداول الأعمال لما بين بلدان الجنوب.

ألف - انتشار التنمية الصناعية

١٩- تنشأ إمكانات بناء القطاع الصناعي، في جانب العرض، من وجود استعداد لتحقيق وفورات الحجم، والتخصص، والتغير والتعلم التكنولوجيين؛ وهي تنشأ، في جانب الطلب، عن الأسعار المواتية ومرونة الدخل[(١)]. وتؤدي الجولات المتتالية المتمثلة في زيادة نمو الإنتاجية،

(١) ترتبط الوقائع المقوْلبة التي تعطي أسبقية للتنمية الصناعية بالأدبيات الكلاسيكية للتنمية، كما تتمثل في بحوث ميردال، وبريبسك، وكالدور، ولويس، وهيرشمان وغيرهم.

وتزايد الطلب وزيادة عائدات وفورات الحجم إلى إيجاد حلقة نمو حميدة يتوسع فيها النـــاتج والعمالة والاستهلاك.

٢٠- ومع نمو الأسواق وانخفاض تكاليف التنسيق نتيجة للتقدم التكنولوجي، تبرز فـــرص جديدة بالنسبة لتمايز المنتجات، ولا سيما في القطاعـــات المتخصـــصة للـــسلع الوســـيطة والرأسمالية، ولكن هذه الفرص تبرز أيضاً من خلال زيـــادة تنـــوع الـــسلع الاســـتهلاكية والإنتاجية. وتنطوي هذه العملية، التي تقوم فيها الشركات أيضاً بنقل الوظائف القائمـــة إلى شركات جديدة متخصصة، على زيادة المعاملات السوقية لتشمل مزيداً من الـــشركات في القطاع الواحد. ويشكل كل ذلك إضافة كبيرة إلى مجموعة الروابط الـــتي تكمـــن خلـــف ديناميات النمو الناجحة.

٢١- ويرجح أن تمتد الروابط الناشئة عن التقـــسيم المتزايـــد التعقيـــد للعمـــل في القطـــاع الصناعي متجاوزة الاقتصاد الوطني. وتميل الشركات المحلية التي تتجاوز عتبات شتى من حيـــث الحجم والدراية التكنولوجية على نحو متزايد إلى التجارة مع الخارج. ويؤدي التصدير بـــدوره إلى توسيع حجم السوق ويسمح بالتالي بزيادة استغلال وفورات الحجم، بينما يؤدي التوجه المتزايـــد نحو الخارج أيضاً إلى تعرف الشركات على منتجات وعمليات جديدة، وعلى مصادر جديـــدة للمنافسة. ويؤدي التمايز الصناعي إلى توسيع نطاق التجارة داخل الصناعات؛ ولا سيما فيما بين البلدان التي لها هياكل اقتصادية وقدرات تكنولوجية متشابهة. ونتيجة لـــذلك، تـــتمكن نفـــس المناطق المهيمنة على الصناعة العالمية من الهيمنة على التجارة العالمية أيضاً (الجدول ٣).

الجدول ٣

إجمالي القيمة المضافـــة للتجارة وتجارة المصنوعات والصناعة التحويلية، بلـــدان الاتحـــاد الأوروبي الخمسة عشر، وبلدان اتفـــاق التجارة الحـــرة لأمريكا الشمالية، وشرق آسيا في أعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ و٢٠٠٩

الحصة من إجمالي التجارة العالمية			
	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٩
بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر	٤٠٫٤	٣٥٫٨	٣٢٫٦
بلدان اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة	١٦٫٥	١٩٫٠	١٢٫٩
شرق آسيا	١٩٫٤	١٩٫٤	٢١٫٥
المجموع	**٧٦٫٣**	**٧٤٫٢**	**٦٧٫٠**
حصة صادرات الإقليم من المصنوعات من صادرات العالم من المصنوعات			
	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٩
بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر	٤١٫٨	٣٧٫٦	٣٦٫٧
بلدان اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة	١٧٫٠	٢٠٫٥	١٢٫٥
شرق آسيا	٢٤٫٩	٢٤٫٧	٢٩٫٠
المجموع	**٨٣٫٧**	**٨٢٫٨**	**٧٨٫٢**

حصة التجارة الأقاليمية في المصنوعات من التجارة العالمية في المصنوعات

	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٩
بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر	٢٤٫٩	٢٢٫٤	٢٠٫٣
بلدان اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة	٨٫١	١١٫٤	٦٫٣
شرق آسيا	٨٫٠	٨٫١	١٠٫٧
المجموع	**٤١٫٠**	**٤٢٫٠**	**٣٧٫٣**

الحصة من القيمة المضافة للصناعة التحويلية العالمية

	١٩٩٥[أ]	٢٠٠٠	٢٠٠٩[ب]
بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر	٢٦٫٢	٢٦٫١	٢٨٫٦
بلدان اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة	٢٨٫٤	٣١٫٨	٢٢٫٣
شرق آسيا[ج]	٢٨٫٩	٢٦٫٣	٢٥٫٥
المجموع	**٨٣٫٤**	**٨٤٫٢**	**٧٦٫٤**

المصدر: وحدة التعاون والتكامل الاقتصاديين فيما بين البلدان النامية/الأونكتاد، استناداً إلى إحصاءات الأونكتاد ومؤشر التنمية العالمية.

٢٢- ومع نمو شركات الصناعة التحويلية، قد تسعى أيضاً إلى الحصول على المزيد من المزايا من خلال تأسيس شركات منتسبة إليها في الخارج. وتهيمن على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الناتجة عن ذلك شركات كبيرة ومتطورة تكنولوجيا تسعى إلى تعزيز مردودها من أصولها المحددة، وتتحد المواقع على أساس توليفة من العوامل تشمل فروق التكلفة وكبر حجم الأسواق ومستوى التقدم التكنولوجي. وعلاوة على ذلك، ومع التقدم الذي يحققه عدد متزايد من البلدان، يرجح أن تكون هناك تدفقات كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع نفسه، أي من خلال التدفقات داخل الصناعات نفسها.

٢٣- وسوف يتطلب بعض الإنتاج في الخارج إقامة نفس المصانع بأكملها في الخارج، ولكن قد يحدث أيضاً تجزؤ عمودي للصناعات من الناحية الجغرافية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، مع فصل بعض الأنشطة ونقلها إلى أماكن أخرى. وسوف تتفاوت درجة التجزؤ من قطاع إلى آخر، حسب مدى مساعدة التكنولوجيات الجديدة على خفض تكاليف التنسيق، وكثافة الروابط بين أنشطة معينة. ومن المحتمل أن تؤدي "شبكات الإنتاج الدولية" الناشئة من هذه العملية إلى تسريع حركة المكونات والمنتجات شبه المصنعة عبر الحدود، وهو ما يتخذ في العديد من الحالات شكل مبادلات تجارية داخل الشركة (*تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٢*، الجزء الثاني، الفصل الثالث).

٢٤- وفي الحالات التي تشهد فيها بلدان مجاورة عملية مماثلة للإقلاع والتنويع الصناعي، يمكن توقع تكثف الروابط عبر الحدود، على مستوى القطاعات والشركات. ويتوقف تكامل الإنتاج عن طريق التدفقات التجارية وتقاسم الإنتاج في نهاية المطاف على قرار الشركات وليس الحكومات؛ بيد أن السياسات الصناعية الوطنية يمكن أن تدعم هذه العملية، كما أن تنسيق ومواءمة هذه السياسات يمكن أن يساعد في جعل السياسات الصناعية الوطنية أكثر فعالية.

٢٥- وحالما تبلغ هذه الروابط الخارجية مستوى معيناً من الكثافة، يقوم المنتجون، على صعيد الإقليم في بداية الأمر، بممارسة الضغوط لخفض أو إزالة شتى الحواجز التي تعوق المبادلات التجارية والاستثمار، بما في ذلك التعقيدات البيروقراطية، والقيود القانونية والإجراءات الإدارية المتضاربة، وتظهر مطالبات بتحسين الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات. ويرجح أن يصاحب مختلف هذه المطالب إنشاء مؤسسات لتوثيق التعاون[٢].

(أ) ألا تزال الصناعة أساسية للنمو والتنمية؛ وما هو دور الخدمات الحديثة؟

(ب) هل توفر شبكات الإنتاج المشتركة فيما بين بلدان الجنوب مساراً جديداً للنمو المستدام؟

(ج) هل تدعم الروابط بين بلدان الجنوب بصورة أفضل الوظائف المنتجة ورفع الأجور؟

باء - التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتنمية الصناعية

٢٦- ليس التعاون الرسمي شرطاً مسبقاً للتكامل بحكم الواقع، لكن يرجح أن يتطلب تحقيق مكاسب أوسع وتشمل الجميع تفاعلاً حركياً بين الاثنين. في البداية، سيترع مثل هذا التعاون إلى التركيز على المسائل التقنية (الحواجز التجارية، والمعايير، وما إلى ذلك)، لكن كلما أصبحت نظم الإنتاج والتجارة أكثر تكاملاً فيما بين البلدان المتجاورة، زادت الحاجة إلى التنسيق والتعاون. وقد تطور التعاون فيما بين بلدان الجنوب تاريخياً أقصى ما تطور على الصعيد الإقليمي.

٢٧- وما فتئ الوصول إلى أسواق أوسع، كوسيلة لتحقيق وفورات الحجم وتنويع الإنتاج، يشكل منذ أمد طويل الأساس المنطقي للترتيبات الإقليمية فيما بين البلدان النامية، وربما ساعد على تجنب بعض المخاطر الناجمة عن الحماية المفرطة التي قد تصاحب المحاولات الأولى لبناء القدرات الإنتاجية عن طريق استراتيجيات استبدال منتجات محلية بالواردات. ففي أمريكا اللاتينية، حيث باشرت عدة بلدان التنمية الصناعية خلال فترة ما بين الحربين، طالما نُظر إلى التكامل الإقليمي على أنه يوفر العناصر اللازمة للرقي الصناعي، بما أن البنيات الصناعية الجديدة والأكثر تعقيداً تستلزم وفورات في الحجم عن طريق توفير سوق أكبر. وعلاوة على ذلك، كان ثمة إدراك متزايد بأنه من دون هذا الرقي الصناعي، لن تزيد الفجوة مع البلدان الصناعية المتقدمة إلا اتساعاً. ومن هذا المنظور، كانت الروابط الدينامية بين نمو الاستثمار والصادرات والإنتاجية أساس الدعوة إلى توثيق الروابط فيما بين بلدان الجنوب.

(٢) كانت التجارة داخل الصناعات في أوروبا الغربية هامة بالفعل في الخمسينات، ولكن الاندفاع نحو مواصلة خفض تكاليف المعاملات عن طريق إزالة العقبات الإدارية وغيرها من العقبات أتى في كثير من الأحيان من قطاع الأعمال. لقد كان الأمر هكذا مع برنامج السوق الوحيدة لعام ١٩٩٢.

٢٨- وهناك قدر كبير من البحوث المتلاحقة التي تؤكد أن ما يصدره بلد من البلدان أمر هام لآفاق النمو على المدى الطويل، حيث تستخدم البلدان الناجحة السياسات الاستراتيجية للتجارة والصناعة من أجل الانتقال إلى قطاعات السلع القابلة للتداول ذات الكثافة العالية في استخدام التكنولوجيا والمهارات والتي لها القدرة على أن تحدث آثاراً تكنولوجية وغيرها من الآثار غير المباشرة في بقية الاقتصاد وفي البلدان المجاورة. بيد أن انتشار النشاط الصناعي إلى الاقتصادات المجاورة ليست عملية تلقائية؛ ويعطي تفاوت حجم التجارة البينية فيما بين مختلف التكتلات الإقليمية النامية مؤشراً على تفاوت عملية التنمية الصناعية، حتى في الحالات التي تكون جرت فيها ترتيبات إقليمية رسمية (الجدول ٣).

٢٩- ويشير *تقرير التجارة والتنمية الصادر عن الأونكتاد عام ٢٠٠٧* إلى أن التجارة فيما بين بلدان الجنوب مائلة نحو سلع الصناعة التحويلية، بما في ذلك بعض المنتجات التي تعتبر نسبياً أكثر تطوراً، وهو ما ينطوي على إمكانية التعلُّم بصورة أكبر وإحداث آثار غير مباشرة في المجال التكنولوجي ذات صلة بهذه التجارة. ففي بلدان أمريكا اللاتينية، تعد الأسواق الإقليمية الوجهات الرئيسية لصادراتها من المصنوعات، ولا سيما المصنوعات القائمة على الاستخدام الكثيف للمهارات والتكنولوجيا؛ وفي السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، يوَّجه ما نسبته ٥٠ في المائة من صادرات المصنوعات ذات الكثافة العالية والمتوسطة في استخدام المهارات والتكنولوجيا إلى بلدان أمريكا اللاتينية، رغم أن مجموع الصادرات إلى أمريكا اللاتينية لا يمثل سوى ٢٩ في المائة من مجموع صادرات السوق المشتركة. وحتى في البرازيل وشيلي اللتين تُعتبر سوق أمريكا اللاتينية أقل أهمية بالنسبة لهما (في البرازيل بسبب حجمها، وفي شيلي بسبب تخصصها في السلع الأولية)، يوجَّه إلى السوق الإقليمية ما يقارب ٤٥ في المائة من المنتجات التي تندرج في هذه الفئة (أي صادرات المصنوعات الأكثر كثافة في استخدام التكنولوجيا والمهارات).

٣٠- وفي أفريقيا، بالرغم من أن صادرات المصنوعات من السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، على سبيل المثال، لا تشكل إلا جزءاً ضئيلاً من مجموع صادراتها، فإن من الجدير بالملاحظة مع ذلك أن المصنوعات تشكل نسبة تزيد عن ٤٠ في المائة من الصادرات داخل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وقرابة ٥٠ في المائة من الصادرات إلى البلدان الأفريقية الأخرى؛ حيث يتكون نصف هذه الصادرات من المنتجات ذات الكثافة العالية والمتوسطة في استخدام التكنولوجيا والمهارات. فحصة المصنوعات في الصادرات داخل الإقليم الواحد عالية على نحو خاص داخل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومع بلدان أفريقية أخرى، وإن كان المستوى العام لا يزال متدنياً.

٣١- ويتسم نمط التجارة في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا بحصة كبيرة من تجارة المصنوعات داخل الإقليم الواحد ويعكس طريقة تنظيم هيكل الإنتاج فيها. فهي تستورد سلعاً ذات كثافة عالية ومتوسطة في استخدام التكنولوجيا، بما في ذلك السلع الرأسمالية، من البلدان المتقدمة أساساً؛ وتستورد أجزاء ومكونات المنتجات الإلكترونية أساساً من داخل

الإقليم؛ بينما تستورد السلع الأولية أساسا من مناطق نامية أخرى. وهي تصدِّر نسبة كبيرة من المصنوعات القائمة على الاستخدام الكثيف لليد العاملة والمنتجات الإلكترونية التامة الصنع إلى البلدان المتقدمة، أما السلع ذات الكثافة العالية والمتوسطة في استخدام التكنولوجيا وأجزاء ومكونات المنتجات الإلكترونية فيُتاجر بها، إلى حد بعيد، داخل الإقليم.

٣٢- ومع أن هذه الأدلة تشير إلى أن التجارة فيما بين بلدان الجنوب قد تُدرُّ مكاسب مشتركة على البلدان النامية، فليس واضحاً بعد أن هذه المكاسب قد أصبحت تحولاً هيكلياً طويل المدى. وأشار كلينغر (Klinger) (٢٠٠٩) إلى أن صورة التطور النسبي للتجارة فيما بين بلدان الجنوب عابرة وبدأت تضعف مع ارتقاء البلدان في السلم الصناعي. وأشار آخرون، مثل شفاء الدين (Shefaeddin) (٢٠٠٨)، إلى أنها لا تزال أبعد من أن تكون جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية بديلة للتنمية، وأقرب إلى رد "دفاعي" على مخاطر الإفراط في الاعتماد على أسواق الشمال، ووسيلة لتحسين المراكز التفاوضية في المفاوضات الثنائية أو المتعددة الأطراف. وعلاوة على ذلك، لا يزال يرجح أن يكون توزيع المكاسب بين أعضاء تكتل اقتصادي لبلدان الجنوب متفاوتاً تماماً.

٣٣- ولعل أحد المؤشرات القوية لتوزيع المكاسب هو بنية حالات الفائض والعجز التجاري. ويمكن أن تزداد حدة عدم التماثل بين الشركاء الأقوى والأضعف لكون الفوائض التجارية في البلدان الأعضاء الأكبر والأكثر تقدماً تشكل عادة نسبة ضئيلة من ناتجها المحلي الإجمالي، في حين أن حالات العجز في البلدان الأعضاء الأصغر والأقل تقدماً كثيراً ما تمثل نسبة كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي. وترجع أوجه عدم التماثل هذه، إلى حد كبير، إلى عوامل هيكلية، ولكن السياسات الاقتصادية واختلاف القدرات المالية والمؤسسية فيما بين أعضاء كتلة إقليمية واحدة يمكن أن تعزز أيضاً أوجه عدم التماثل هذه داخل الكتلة.

٣٤- وفي مبادرات التعاون الإقليمي فيما بين البلدان النامية، لم تحظَ معالجة الاختلالات والتفاوتات إلا بقدر ضئيل نسبياً من الاهتمام حتى الآن. ولكن هناك أمثلة من أفريقيا وأمريكا اللاتينية على وجود وعي بضرورة إيجاد نهج جماعي إزاء هذه القضايا. فقد أنشأت السوق المشتركة للمخروط الجنوبي صندوق التقارب الهيكلي الذي يعالج مشكلة عدم التماثل الاقتصادي داخل السوق المشتركة، وللاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي أحكام لتشجيع تنمية البلدان الأعضاء الأقل تقدماً وتنويع اقتصاداتهم عن طريق صندوق مشترك لتجميع الإيرادات.

٣٥- وثمة مجال كبير أمام الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية للاستفادة من مزايا القرب الجغرافي والثقافي في سعيها إلى تطوير صناعاتها والارتقاء بإنتاجها. ولكي يكون هذا التعاون ناجحاً، ينبغي لأعضاء التكتل الإقليمي أن يتعاونوا في بعض مجالات السياسة العامة التي قد تشمل الاتفاق على التحرير الكامل للتجارة داخل الإقليم والقيام، في إطار الاتحادات الجمركية، بوضع تعريفات خارجية موحدة. إلا أن تحرير التجارة لوحده نادراً ما يُحدث

دينامية إقليمية. وكما في عملية اللحاق بركب التنمية في حالة بلد بمفرده، يكون نجاح جهد مشترك يرمي إلى تقليص الفجوة مع الاقتصادات الأكثر تقدماً أرجح عندما تكون هناك تدابير أخرى تكمِّل التدابير المتصلة بالتجارة والتمويل. ولكي يكون التكامل الإقليمي قابلاً للاستمرار على المدى الطويل، قد يلزم أن تكون هناك بعض السياسات والمؤسسات الإقليمية المشتركة من أجل منع حدوث مزيد من التباعد في مستويات الدخل فيما بين الدول الأعضاء وداخلها نتيجة للتكامل، الأمر الذي قد يؤدي إلى قيام الأعضاء المتضررين باتخاذ تدابير دفاعية ويُضعف عملية التكامل.

٣٦- وثمة نهج بديل يتمثل في النظر إلى التكامل الإقليمي وغيره من الروابط فيما بين بلدان الجنوب النامية باعتباره يتيح حيزاً لانتهاج استراتيجية إنمائية تقوم على التصنيع. وهذا ينطوي على فرص نجاح أكبر مقارنة بالاستراتيجيات الوطنية المعزولة، ولا سيما بالنسبة للبلدان ذات الأسواق المحلية الصغيرة والقدرات التكنولوجية المحدودة. وقد يتطلب هذا الأمر التخلي عن قدر من السيادة في وضع السياسات الوطنية، ولكن في الوقت نفسه، قد يجد الأعضاء أن حيز السياسة العامة المتاح لهم قد توسع عن طريق مبادرات التعاون في المجالات التي يمكن فيها للسوق الموسَّعة وتقاسم الموارد أن يساعدا على تعزيز الاستثمار والتغيير الهيكلي. ولن تكون إتاحة قدر نسبي من حرية حركة السلع كافية لضمان استدامة هذا الإطار. ينبغي أيضاً وضع سياسات اقتصادية إقليمية استباقية وغيرها من أشكال التعاون فيما بين بلدان الجنوب تهدف إلى تعزيز التغيير الهيكلي والاستفادة من أوجه التكامل المحتملة والتخصص فيما بين البلدان الأعضاء وزيادة القدرات الإنتاجية للأعضاء الأقل تطوراً.

جيم - هل يمكن للروابط بين بلدان الجنوب أن تساعد مصدري السلع الأساسية على التنويع؟

٣٧- لا ينبغي القول بربط الحاجة إلى بناء قدرات إنتاجية بالتنمية الصناعية حصراً. ذلك أن رفع الإنتاجية في الزراعة، في العديد من البلدان النامية، يكتسي نفس القدر من الأهمية، إن لم يكن أكثر. ويمكن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يلعب دورا حاسما في هذا الصدد.

٣٨- ولكن يجب الاعتراف بأن ثمة حدوداً للآثار الإنمائية التي يمكن الحصول عليها من خلال توثيق عرى التكامل الإقليمي فيما بين البلدان النامية، حسب المرحلة الإنمائية التي بلغها أعضاء المجموعة. فالبلدان والأقاليم التي لم تتمكن بعد من تطوير قطاع كبير للسلع الرأسمالية لا يزال يتعين عليها الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لتمكينها من استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة التي تعتمد فيها على البلدان الصناعية أو البلدان النامية الأكثر تقدماً من الناحية الصناعية. وبالمثل، لن تجد البلدان النامية التي تتركز صادراتها إلى حد كبير في عدد قليل من السلع الأساسية الأولية عموماً سوى أسواق محدودة في إقليمها وفي البلدان النامية الأخرى. ولهذين السببين، لا يمكن للبلدان النامية التي لا تزال تعتمد على إنتاج السلع الأولية

أو التي لا تزال في مرحلة مبكرة من مراحل التنمية الصناعية أن تجني من التكامل الإقليمي مع شركاء يمرون بمراحل إنمائية مماثلة إلا فوائد دون ما يمكن أن تجنيه من البلدان التي أقامت سلفاً هياكل إنتاج أكثر تنوعاً. وحتى في هذه الحالة، هناك بعض الفوائد المحتملة لتوثيق الروابط بين بلدان الجنوب التي ينبغي أن تنظر فيها البلدان التي تسعى إلى تنويع امتيازاتها في القطاع الأولي والارتقاء بها.

٣٩- ويعد استخدام الصادرات السلعية لتوليد النمو الاقتصادي على المدى الطويل والحد من الفقر تحدياً إنمائياً طويل المدى. فوفقاً لتقديرات عديدة، تعد "لعنة الموارد" من القيود التي تحد آفاق التنمية في العديد من البلدان الفقيرة (ساكس ووارنر (Sachs and Warner)، ١٩٩٥). ومن جهة أخرى، تشير دراسات أخرى إلى أن الموارد الطبيعية يمكن أن تصبح ميزة حقيقية في التنمية عندما تدار بفعالية وترافقها استثمارات في المهارات والتكنولوجيا (ليدرمان ومالوني (Lederman and Maloney)، ٢٠٠٧؛ والأونكتاد، الوثيقة TD/B/C.I/MEM.2/3).

٤٠- وجرت زيادة مكاسب التنمية إلى الحد الأقصى من خلال تعزيز الروابط الخلفية والأمامية بين قطاعي النفط والتعدين وبقية قطاعات الاقتصاد. وتعززُ هذه الروابط استخدام المدخلات المحلية (شراء السلع والخدمات) في سلسلة الإمداد، وهو ما يولد، بدوره، تأثيرات إيجابية على القدرات المحلية والاقتصاد المحلي. بيد أن المنافع المحتملة من هذا القطاع قد حدت منها، في العديد من البلدان، قيود داخلية من مثل ضعف إطار السياسة العامة وأوجه القصور في البنية التحتية ورأس المال البشري وغيرها من المشاكل الهيكلية. وبالمثل، واجهت مكاسب التنمية في القطاع الزراعي حدودا بسبب القيود على جانب العرض، وبخاصة بسبب انخفاض الإنتاجية وندرة التمويل وعدم كفاية البنية التحتية ذات الصلة بالتجارة وقلة الابتكار التكنولوجي. وتؤدي هذه القيود مجتمعة إلى الحد من فرص التنويع العمودي، بما في ذلك إضافة القيمة. بيد أن بحوثا أجراها كابلينسكي (kaplinsky) (٢٠١٠) تشير إلى أنه يمكن تسريع بناء الروابط في قطاع الصناعة الاستخراجية وتعميقه حسب العوامل الخاصة بكل قطاع قطاع، وبنية الملكية، ومدى كفاية البنية التحتية، والصلات مع نظم الابتكار الوطنية، والآثار غير المباشرة على المهارات، والقدرات الإقليمية، والسياسة العامة المناسبة.

٤١- وينطوي أيضاً تنويع الأسواق والمنتجات، أو توسيع التجارة، إلى أسواق دينامية جديدة في بلدان الجنوب وكذلك داخل المناطق النامية على احتمالات تعزيز المكاسب الإنمائية، رغم أن ذلك قد يكون محفوفاً بالتحديات. فعلى سبيل المثال، يمكن للتنويع العمودي أن يتيح للدول المنتجة إضافة المزيد من القيمة إلى صادراتها، وبالتالي الاحتفاظ بقيمة أو دخل أكبر في الاقتصاد المحلي. ومع ذلك، يتطلب هذا (أ) تعزيز فرص الحصول على الائتمان؛ و(ب) تحسين القدرة على الوفاء بالمعايير والمتطلبات الفنية مثل نظم الإنتاج والتجهيز (انظر التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية واتفاقات الحواجز التقنية للتجارة لمنظمة التجارة العالمية)، وكذا غيرها من المعايير الخاصة أو متطلبات السوق؛ و(ج) معالجة

أوجه تأزم البنية الأساسية؛ و(د) إزالة الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية، من مثل الإجراءات الجمركية وغيرها من الإجراءات الإدارية.

٤٢- ويمكن للتنويع الأفقي، نحو السلع الأساسية غير التقليدية والمنتجات المعيشية المحلية، والعمودي بالارتقاء في سلسلة القيمة، أن يساعد على خفض الضعف الاقتصادي الناجم عن الاعتماد على بضع صادرات من السلع الأولية أو القضاء عليه. ومع ذلك، يتطلب التنويع استثمارات كبيرة والارتقاء بالمهارات والحاجة، فيما يتعلق بمنتجات جديدة، إلى منافسة لاعبين راسخي الأقدام سلفا (انظر الأونكتاد، الوثيقة TD/B/COM.1/EM.18/2). وتوفر الروابط والتنويع فرصاً لفتح الطريق أمام مكاسب إنمائية في قطاع السلع الأساسية، ولكنها رهن بوجود بيئة سياسة عامة مواتية تشجع (أ) تنمية الموارد البشرية من خلال التدريب والتعليم والبحث والتطوير؛ و(ب) الابتكار التكنولوجي لإيجاد موردين أكثر تنافسية؛ و(ج) تحسين البنية التحتية لتجاوز القيود المفروضة على الإمداد.

دال - هل يمكن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يساعد في تحطيم شرك الدخل المتوسط؟

٤٣- يقتضي التحول الهيكلي الذي بوجد في صلب عملية التنمية الاقتصادية من البلدان النامية أن تغير هيكل إنتاجها تدريجياً، وتستبدل منتجات أكثر تطوراً بالسلع المنخفضة القيمة المضافة. وعادة ما يعتمد بلد منخفض الدخل اعتمادا كبيرا على الموارد الاستخراجية وزراعة الكفاف والصادرات الأحادية المنتج والمساعدات الخارجية. ويبدأ الإقلاع الاقتصادي ببناء القدرات الإنتاجية في شركات الصناعات التحويلية التي تقوم بعملية بسيطة تتمثل في تجميع أو تجهيز منتجات الصناعات الخفيفة الموجهة للتصدير (مثل الملابس والأحذية والمواد الغذائية).

٤٤- وفي هذه المراحل الأولى، يتعزز النمو من خلال الابتكارات العادية، حيث تضطلع البلدان النامية بإنتاج السلع المنتجة سلفا في مكان آخر وتنويع بنية الإنتاج والتصدير بها. ولا تزال الثغرات والقيود التي تجب معالجتها لإطلاق عملية نمو ذاتي متمحورة حول التنويع الاقتصادي تشكل تحديا للعديد من البلدان الأكثر فقراً. وربما تمثل إمكانية الوصول إلى أسواق جديدة الفائدة الأكبر الوحيدة لهذه البلدان من زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. بيد أن من شأن الوصول إلى تمويل الاستثمار طويل المدى وتبادل تجارب السياسة العامة إضافة الكثير إلى جدول الأعمال لما بين بلدان الجنوب.

٤٥- لا يكفي التنويع لاستمرار العملية الإنمائية. يجب أن يكون البلد قادراً على الارتقاء التدريجي بمستوى رأسماله البشري، ورفع القيمة المضافة الداخلية عن طريق إنتاج وتصدير منتجات مصنعة عالية الجودة وتحدي المنافسين الأكثر تقدماً. ففي نهاية المطاف، يجب اكتساب قدرات تطوير وتسجيل براءات اختراع منتجات وعمليات جديدة.

٤٦- وهكذا، مع تطور البلدان، يمكن ملاحظة ثلاثة تغيرات هامة. أولاً، يتباطأ تنويع الإنتاج بل يتراجع بعد ذلك مع وصول الدخل الفردي إلى عتبة مرتفعة بعض الشيء (تقلص النشاط الصناعي)، وتصبح البلدان أكثر تخصصاً في أنشطة الخدمات. ثانياً، يصبح الاستثمار أقل أهمية في حين يتسارع الابتكار. ثالثاً، يتحول نظام التعليم والتدريب من التركيز على تطوير المهارات لاعتماد التكنولوجيا ومواءمتها إلى التركيز على إعداد العمال وتمكينهم من تطوير عمليات ومنتجات جديدة.

٤٧- بيد أن هذه التغيرات لم تحدث في العديد من البلدان النامية المتوسطة الدخل. فتسلق السلالم والانتقال من الابتكارات الجديدة محلياً إلى الابتكارات الجديدة دولياً ليس عملية تلقائية. وثمة بلدان كثيرة تجاوزت بنجاح مرحلة الكفاف وحركت النمو الاقتصادي لكنها أخفقت لاحقاً في الارتقاء برأس المال البشري. مثلاً، لا تزال أغلبية بلدان أمريكا اللاتينية بلداناً متوسطة الدخل، وإن كانت قد حققت مداخيل عالية نسبياً منذ أواخر القرن التاسع عشر؛ واختلف أداء النمو بشكل ملحوظ من حيث الدرجة والسرعة حتى فيما بين مجموعات البلدان التي تعتبر "ناجحة". وقد سمى أونو (Ohno) (٢٠٠٩) هذه الظاهرة بـ "شرك الدخل المتوسط".

٤٨- وتبدو حالة شرق آسيا مثيرة للاهتمام بشكل خاص - إذ تضم المنطقة بلداناً تفادت الشرك واستخدمت بنجاح روابط إقليمية قوية لدعم النمو في بلدان مجاورة على مستويات إنمائية مختلفة. ومع ذلك، كشفت الأزمة الأخيرة قابلية بعض بلدان المنطقة للتأثر بالصدمات التجارية.

٤٩- ويمثل النمو القوي الذي لوحظ سابقاً في حجم التجارة داخل منطقة شرق آسيا، والذي تم إلى حد كبير عن طريق التجارة في السلع الوسيطة داخل الصناعات إلى جانب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة، سمة أساسية من سمات تجربة شرق آسيا الناجحة. ففي هذه المنطقة، عزز التكامل العمودي ظهور نوعين من شبكات الإنتاج الإقليمية التي تعمل أساسا في الصناعتين الكهربائية والإلكترونية وقطاع الملابس - وهي شركات عبر وطنية كبيرة تنتج مجموعة موحدة من السلع في مواقع شتى، ومجموعات من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقع في بلدان مختلفة ويربطها تعاقد دولي من الباطن مع شركة تنسيق رائدة (*تقرير التجارة والتنمية، الأونكتاد، ٢٠٠٧*).

٥٠- وفي هذا السياق، أصبحت بلدان عديدة في شرق وجنوب شرق آسيا مع ذلك تعتمد اعتماداً كبيراً على صادرات قطع الغيار والمكونات، في اتجاه الصين مؤخراً، مما يزيد من مخاطر تعرضها للصدمات الناتجة عن تقلب الطلب لا بسبب أسواق السلع النهائية في البلدان المتقدمة فحسب بل بزيادة المنافسة من موردين في أماكن أخرى من المنطقة أيضاً.

٥١- ومما له خصوصية هنا أنه بالرغم من أن الدفعة الثانية من الاقتصادات الحديثة التصنيع وصلت إلى مستوى الصادرات الصناعية التي حققتها الدفعة الأولى في أواخر السبعينات، فإنها لم ترس قاعدة صناعة تحويلية متنوعة كما فعلت تلك البلدان (بما تحقق لها من بروز قطاعات السلع الرأسمالية وقوة شبكات الموردين المحليين ومستويات المهارات والبحث والتطوير). وربما كان ما يثير قلقاً خاصاً هو أن هذه البلدان تفتقر إلى صادرات التكنولوجيا المتوسطة التي شكلت مرحلة هامة في ارتقاء الدفعة الأولى من الاقتصادات الحديثة التصنيع. ويعني الطابع "الطليق" للأنشطة القائمة الناتج عن ذلك أن المزايا الموقعية يمكن كسبها أو فقدانها بسهولة بسبب تغيرات بسيطة أو ظهور مواقع بديلة تنافس لاجتذاب الشركات عبر الوطنية.

٥٢- ويرجح أن يصبح دور الصين في المنطقة ذا أهمية متزايدة بعد الأزمة، خاصة إذا تحولت، كما يرجح، إلى الاعتماد بصورة أكبر على المصادر المحلية للنمو. ويمكن أن يقلل هذا من عدد موردي قطع الغيار والمكونات من المنطقة حتى ولو واصلت الصين النمو من خلال توسيع الاستهلاك المحلي. ويرجح أن يتطلب الحد من اعتماد المنطقة على أسواق بلدان الشمال التحول من تخصص يغلب عليه الطابع العمودي والتجارة الشبكية إلى تخصص أفقي قائم على المنتجات وتجارة المنتجات النهائية داخل الإقليم الواحد.

٥٣- ويستبعد أن تقود قوى السوق لوحدها إلى التحول الهيكلي المطلوب في هذه البلدان. ومن ثم، هناك حاجة إلى بدء مناقشات إقليمية من أجل إنشاء إطار متجدد للتعاون الصناعي، يشمل ملاءمة أفضل لحوافز الاستثمار الأجنبي المباشر ويكون قادراً على ملاءمة هيكل الإنتاج مع نمط الطلب المحلي والإقليمي وتشجيع تضييق الفجوات في القدرات الإنتاجية والدخل على نطاق المنطقة. ولتجاوز الشرَك وتطوير القدرة الابتكارية تطويراً كاملاً، ينبغي للبلد النامي تنفيذ سياسات صناعية مناسبة تتغير عادة مع التقدم في عملية التنمية. ومع أن التحرير والتكامل التجاري يمكنهما تسهيل جذب رؤوس الأموال وتشجيع انتشار شركات الصناعات التحويلية الأساسية، ثمة حاجة إلى إجراءات محددة الهدف تحديداً جيداً في مجال السياسة العامة من أجل الارتقاء بالموارد البشرية الصناعية وتشجيع الأنشطة الأكثر إنتاجية من أجل معالجة المؤثرات الخارجية ومشاكل التنسيق التي تتسم بها المراحل اللاحقة من عملية التنمية.

٥٤- بيد أن قواعد منظمة التجارة العالمية وانتشار اتفاقات التجارة الحرة ضيَّق حيز السياسة العامة أمام البلدان التي انضمت إلى الركب متأخرة، وهو ما يصعِّب على نحو متزايد تحسين المهارات والتكنولوجيا واختراق السقف الزجاجي نحو مراحل إنمائية أكثر تقدماً (*تقرير التجارة والتنمية، الأونكتاد، ٢٠٠٧*). فالاتفاقات فيما بين البلدان النامية التي توجد في مستويات إنمائية متماثلة نسبياً (الاتفاقات فيما بين بلدان الجنوب) مختلفة من حيث إنها تسعى إلى إنشاء مناطق اقتصادية وسياسية من شأنها الحفاظ على خيارات السياسة العامة المتاحة للمشاركين فيها إزاء بقية العالم أو زيادتها. وفي هذا الصدد، قد تمثل زيادة التعاون

فيما بين بلدان الجنوب وسيلة ممكنة لخروج البلدان التي لا تزال تكافح لتوسيع قـــدراتها في مجال الإمداد والارتقاء ببنيتها الصناعية من شرك الدخل المتوسط، وذلك عن طريق الارتباط بأقطاب النمو الصاعدين في الجنوب.

هاء – حيز السياسة العامة والقدرات الإنتاجية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٥٥- هناك تضارب في التفكير الاقتصادي التقليدي بشأن توثيق عرى التعاون فيما بـــين بلدان الجنوب، حيث يعتبره مصدراً محتملاً لسوء توزيع الموارد وسبباً ممكناً لخسائر في الرفاه وزيادة البحث عن الريع وتدني نقل التكنولوجيا. ولكن منطق تحويل مجرى المبادلات التجارية الكامن وراء هذا الاستنتاج يستند إلى نظرة إلى الأسواق تتسم بالمثالية والجمود إلى حد كبير، نظرة تتجاهل سلسلة من الفوائد الدينامية المحتملة المرتبطة ببناء وتعزيز القدرات الإنتاجية في البلدان النامية.

٥٦- وفي السنوات الأخيرة، انتشرت اتفاقات التجارة الحرة الإقليمية والثنائية واتفاقـــات التجارة التفضيلية. بيد أنه حتى لما كانت هذه الاتفاقات بين بلدان نامية، قليلة هي المبادرات التي اتخذت لتعزيز سياسات وطنية استباقية تركز على خلق الظروف المواتية لتكـــوين رأس المال والتصنيع وإحداث التغيرات الهيكلية، مقارنةً بمبادرات كان الغرض منها دفـــع عجلـــة تحرير التجارة والاستثمار إلى حد أبعد مما تحقق على المستوى المتعدد الأطراف. ولدى تصميم جداول أعمال أكثر فعالية للتعاون، من الهام اعتماد نهج متكامل إزاء تحدي بناء القـــدرات الإنتاجية. ويجب استخدام سياسات استراتيجية في مجالي التجارة والصناعة وسياسات اقتصاد كلي مواتية للاستثمار وتدابير مالية وسياسات بشأن سوق العمل استخداماً فعالاً وفي الاتجاه نفسه. وقد كان أحد النهج المتكاملة لتكسير هذه القيود هو النهج الذي اعتمد في المناقشات الأولى بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية الذي يرمي إلى توســـيع وتنويـــع التجـــارة فيما بين البلدان النامية عن طريق الجمع بين تدابير تقليص الحواجز أمام التجارة وبذل جهود تكميلية لتسريع التصنيع.

٥٧- ولقد حدّدت أدبيات التنمية (أ) القيود والفجوات المتعددة الـــتي يمكـــن أن تخـــلّ بديناميات النمو التراكمي؛ و(ب) المجالات التي قـــد يكـــون مـــن المفيـــد فيهـــا تكملـــة الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية من خلال التعاون الوثيق فيما بين البلدان النامية. ففي أبسط المستويات، سيشمل هذا تقليص الحواجز التقنية والبيروقراطية التي تعـــوق التجـــارة، وهـــو ما سيضمن نشر قدر هام من المعلومات بشأن إمكانات التجارة والدعم المؤسسي لتـــسويق الصادرات. كما يمكن للتعاون في مجموعة متنوعة من الخدمات ذات الصلة بالتجارة، مـــن قبيل التأمين واعتمادات التصدير وتيسير التجارة، أن يأتي مع توثيق الـــروابط فيمـــا بـــين بلدان الجنوب.

٥٨- ثم إن مواءمة القواعد والقوانين إقليميا وتجميع الموارد أساسيان لضمان إدارة فعالية في ضوء الاحتياجات والأوضاع المحلية. ويرجح أن يكون توفير البنية التحتية المادية، ولا سيما شبكات النقل والاتصالات، على نفس القدر من الأهمية على المدى الطويل، إن لم يكن أكثر أهمية من تقليص الحواجز الجمركية والقيود الكمية الرسمية. ويظل الإمداد بالطاقة وإدارتها قيدا يمنع عملية التصنيع في العديد من البلدان النامية، ويمكن للتعاون الفعال في هذا المجال أن يساعد على إيجاد قدرات إنتاجية توسع إمكاناتها التجارية وإمكانات نموها. وبالرغم من أن التجربة الأوروبية في العديد من مناحيها قد لا تكون نموذجاً ملائماً للتعاون الإقليمي فيما بين البلدان النامية، وهو تعاون يجب تصوره في إطار ظروف تاريخية واقتصادية وسياسية مختلفة للغاية، فإنها تدل على أن تجميع الموارد الإقليمية قد يكون سبيلاً معقولاً للتصدي مستقبلاً للتحديات المشتركة مثل تسريع عملية التنويع في القطاعات الدينامية، وتحسين الهياكل الصناعية، وزيادة الإنتاجية الزراعية.

٥٩- وهناك حاجة أيضاً إلى التصدي، من منظور بلدان الجنوب، لقيود أخرى تعوق عملية النمو، مثل تلك المرتبطة بالتطوير التكنولوجي، حيث تعتمد معظم البلدان النامية اعتماداً شديداً على الحصول على التكنولوجيا من الخارج ثم استيعابها في نظم الإنتاج المحلية. فحتى في صفوف البلدان النامية، هناك مهارات وقدرات تكنولوجية كبيرة، لكن إن كانت فرص التعاون موجودة، فقد تشكل أيضاً مصدراً محتملاً لمزيد من الاختلاف.

٦٠- ويمكن تصميم نظم الابتكار الوطنية بحيث تتضمن بُعداً واضحاً للتعاون الإقليمي أو فيما بين بلدان الجنوب، يتضمن البحوث التعاونية، والمشاريع التدريبية، وتجميع المعلومات، وقد يمتد ليشمل مسائل مؤسسية معقدة مثل تلك المتعلقة بتصميم نظم الملكية الفكرية.

٦١- ويعتبر سد الثغرات التكنولوجية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب مكوناً هاماً من جدول الأعمال لما بين بلدان الجنوب. إذ لا يسود الاعتقاد بأن الشركات عبر الوطنية الجنوبية قد تجد سهولة أكبر في العمل في أوساط الأعمال التجارية لبلدان نامية أخرى فحسب، بل يُعتقد أيضاً أن ترتيبات الملكية المتمحورة حول الدولة القوية أو الروابط العائلية قد تشجع المزيد من الآثار غير المباشرة للتكنولوجيا وغيرها من المهارات الأخرى ذات الصلة. بيد أن دليل أفضلية شركات البلدان النامية عبر الوطنية في إحداث الآثار غير المباشرة مقارنةً بما يحدثه الاستثمار الأجنبي المباشر بين الشمال والجنوب لم يخضع للاختبار في معظمه ويُعتبر مجالاً يحتاج إلى بحوث أكثر.

٦٢- وقد يدعم التنسيق والرصد على الصعيد الإقليمي بصورة أفضل حيّز السياسة العامة اللازم لإدارة الاستثمار الأجنبي المباشر بفعالية، ولا سيما في القطاعات الدينامية التي تنطوي على خطر الإفراط في الاستثمار. وقد تفضي السياسات غير المنسقة الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سباق نحو القاع مع قيام الحكومات بالحد من اللوائح التنظيمية وتوفير حوافز ضريبية سخية في غمار تنافس ضارٍ ومسرف على اجتذاب الشركات عبر

الوطنية، بدلاً من إقامة توازن دقيق بين التكاليف والمزايا (*تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٥*، الفصل الثالث، الفرع "واو"). ويمكن أن تكون الترتيبات الإقليمية وسيلة معقولة لمعالجة بعض هذه القضايا عبر إيجاد توافق في الآراء وصياغة موقف تفاوضي مشترك بشأن مجالات من قبيل مواءمة قوانين الشركات، وإنفاذ العقود، والحوافز الضريبية والتهرب الضريبي، والتسعير التحويلي.

٦٣- ويمكن لتوثيق التعاون المالي فيما بين البلدان النامية أن يدعم بدوره عملية التصنيع، ولا سيما عندما يكون الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية مكلِّفاً أو غير موثوق أو غير موجود. وربما كانت المؤسسات الإقليمية أقدر على تلبية الاحتياجات والمطالب الإقليمية، وربما كانت أيضاً أكثر فعالية (أ) في توفير المنافع العامة الإقليمية، ولا سيما التي تتطلب استثمارات أولية ضخمة وآليات تنسيق إقليمية، مثل البنية التحتية العابرة للحدود الداعمة لتطوير أسواق رأس المال الإقليمية؛ و(ب) في مواءمة قواعدها التنظيمية؛ و(ج) في تنسيق تمويل الجهود الإقليمية للابتكار التكنولوجي والمساعدة فيها. وستكون زيادة هذا النوع من المبادرات عنصراً رئيسياً في جدول أعمال أكثر تكاملاً لما بين بلدان الجنوب.

٦٤- وتوحي تجربة مصارف التنمية الإقليمية ودون الإقليمية بأنها قد تتيح للمقترضين من البلدان النامية إسماع صوتهم بشكل أقوى، وكذا شعورا أكبر بتملك العملية والتحكم فيها. وهكذا الحال خاصة بالنسبة للمؤسسات الخالصة لبلدان الجنوب مثل مؤسسة الأنديز الإنمائية، حيث البلدان عملاء وأصحاب أسهم في الآن نفسه. كما أن مصارف التنمية الإقليمية ودون الإقليمية أكثر إدراكاً لمخاطر الإفراط في المشروطية ويمكن أن تسمح بصرف الموارد بطريقة أفضل بكثير من حيث التوقيت والمرونة. وتكتسي مصارف التنمية الإقليمية أو دون الإقليمية أهمية خاصة بالنسبة للبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم التي ليست لها القدرة على التأثير بصورة كبيرة في المؤسسات العالمية ولها قدرة محدودة جداً على التفاوض مع المؤسسات العالمية الكبيرة. ويمكن لمصارف التنمية الإقليمية أو دون الإقليمية أن تسمع صوتها بصورة أفضل كثيراً وتُلبى احتياجاتها على نحو أفضل. وعلاوة على ذلك، يبدو أن المنافسة بين نوعين أو أكثر من المنظمات، على سبيل المثال بين دون الإقليمية والإقليمية والعالمية، على توفير خدمات مصارف التنمية أفضل طريقة لذلك، لأنها توفر للبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم بدائل لتمويل التنمية (أوكامبو (Ocampo)، ٢٠٠٦).

٦٥- وأخيراً، ربما تكون المؤسسات الإقليمية أفضل في تبادل خبرات التنمية المؤسسية. بل قد تكون مصارف التنمية الإقليمية بقدرتها على نقل واستخدام المعارف الخاصة بمنطقة بعينها بالغة الفائدة للبلدان في وضع أنسب السياسات لاحتياجاتها الاقتصادية ولمعوقاتها السياسية. بيد أن اكتساب المعرفة بتجارب من خارج الإقليم قد يكون أصعب من اكتسابها من مؤسسة عالمية.

٦٦- وحظي التعاون المالي والنقدي فيما بين البلدان النامية باهتمام خاص منذ التسعينات من القرن الماضي، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن الآفاق الإنمائية للعديد من البلدان صاغتها عولمة التمويل أكثر مما صاغها توسع التجارة العالمية. وقد بينت الأزمات المالية في اقتصادات السوق الناشئة المخاطر الناجمة عن عدم استقرار تدفقات رأس المال الدولي الخاص، ولا سيما تدفقات المضاربة قصيرة الأجل، وكذا الآثار الضارة التي يمكن أن تخلّفها تقلبات الأسواق المالية الدولية على التجارة الدولية والنمو المستمر. كما سلطت تلك الأزمات الضوء على عدم وجود إطار تنظيمي دولي فعال للتصدي لتلك المخاطر. وعلاوة على ذلك، فقد تزايد استياء الحكومات لأن مشروطية صندوق النقد الدولي تجاوزت ما يمكن تبريره بالحاجة إلى الحفاظ على موارد الصندوق، منتهكة بذلك بغير وجه حق سيادة البلدان المقترضة، وكذلك لأنها لم تميز بين الظروف الخاصة بكل بلد.

٦٧- وأعطت هذه التجربة المزيد من الزخم للترتيبات المالية الإقليمية بوصفها وسيلة بديلة للتعامل مع الصدمات المالية وآثارها. ومما زاد من تشجيع هذا الاتجاه تنامي حجم التجارة وتدفقات الاستثمار داخل الإقليم الواحد، ومزامنة الدورات الاقتصادية داخل الأقاليم، فضلاً عن تزايد انفصال التكتلات الإقليمية للبلدان النامية عن التكتلات الإقليمية الأكثر تقدماً. ويعتقد بعض المراقبين أن هذه الترتيبات تشير إلى اتجاهات جديدة في مجال التعاون الإقليمي حيث تقوم المؤسسات المالية الإقليمية بدور أكثر فاعلية بكثير في تشكيل عملية التكامل عبر التنسيق في مجال الاقتصادي الكلي وإدارة أسعار الصرف والاتحاد النقدي (*تقرير التجارة والتنمية*، طبعتا ٢٠٠١ و٢٠٠٧، *وتقرير أقل البلدان نمواً*، ٢٠١٠).

٦٨- وتظل العقبات المؤسسية والسياسية أمام المضي قدماً كبيرة، كما أن التقدم في تنفيذ تدابير ملموسة كان متذبذباً. ولا تزال الحاجة تدعو إلى وضع نظم إقليمية مكتملة في مجالات الرقابة المالية والتنسيق السياساتي أو تنسيق أسعار الصرف. لكن وضع آليات دفاع جماعية للتصدي للصدمات الخارجية وتعزيز التنسيق على صعيد الاقتصاد الكلي على المستوى الإقليمي، في ظل محدودية إصلاحات الإدارة المالية العالمية، يظلان من المسائل الثابتة في جدول أعمال العديد من البلدان النامية. ففي جميع الأقاليم الجغرافية، انصب اهتمام كبير على كيفية تحقيق استقرار أسعار الصرف قصد منع الأزمات وكيفية دعم التجارة والتنافسية، بما في ذلك باستعمال عملات إقليمية.

٦٩- ولأن البلدان تختلف من حيث جدارتها الائتمانية وأنواع التدفقات التي يحتمل أن تجتذبها يطرح احتمال ظهور أنواع مختلفة من التعاون والتنسيق والرقابة في المجال المالي على الصعيد الإقليمي. وبالنسبة للبلدان التي ليست لها إمكانية الوصول إلى الأسواق التجارية أو لها إمكانية محدودة، تظل المساعدة الإنمائية الرسمية أساسية في تمويل التنمية. وهناك نقاش مستمر حول أفضل طريق لإدارة تدفقات المساعدة؛ وهناك اعتراف متزايد بأن المزاوجة الحالية بين الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف تجعل المساعدة مسيَّسة وغير قابلة للتنبؤ

ومشروطة ومشتتة جدا بصورة يتعذر معها أن تكون محفزاً للنمو وتعبئة الموارد المحلية. وقد يكون إضفاء بعد جنوبي وإقليمي أقوى على تنسيق تدفقات المساعدة وتوجيهها سبيلاً من سبل تحسين فعالية نظام المساعدة.

٧٠- ولا يستبعد تعزيز التعاون الإقليمي أشكالاً أخرى من التعاون الدولي أو التعاون بين بلدان الجنوب. فالقرب مهم بالفعل بالنسبة لبعض مجالات التعاون، لكنه قد لا يكون كذلك في مجالات أخرى. ومن الأمثلة على الحاجة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب، حيث لا يكون القرب مهماً بالضرورة، الحاجة إلى سياسات منسقة من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا سيما في القطاع الأولي حيث كثيراً ما "تتنافس" بلدان من مناطق مختلفة ولكنها ذات موارد طبيعية مماثلة على رأس المال الخارجي. والتعاون الإقليمي، من جهة أخرى، أكثر أهمية بالنسبة لتنسيق السياسات المتعلقة باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعي الصناعات التحويلية أو الخدمات، حيث تزيد احتمالات أن يؤدي تضارب مصالح بلدان تقع في الإقليم نفسه إلى حدوث سباق نحو القاع عبر الإسراف في منح عدد كبير جداً من الحوافز للمستثمرين الأجانب المحتملين. ومن شأن التعاون الإقليمي في هذا المجال أن يكون أسهل إذا كانت هناك عناصر أخرى للتعاون الإقليمي موجودة بالفعل. فالوجود الفعلي لبعض الترتيبات المؤسسية للتعاون والتنسيق هو بالذات ما يجعل التعاون الإقليمي في مجالات أخرى أمراً ممكناً في بعض الحالات.

٧١- وبقدر ما ينظر إلى المؤسسات العالمية بأنها أخفقت في النهوض بمصالح البلدان النامية على نحو كافٍ، يُنظر إلى الترتيبات المالية الإقليمية على أنها توفر ما يلزم من إدراك وإلمام بالظروف المحلية للتوفيق بين الاحتياجات والأهداف الوطنية المختلفة والفرص والمعوقات الدولية. وتظهر التجربة الأوروبية أنه يمكن للترتيبات النقدية والمالية الإقليمية التي تزداد تطوراً تدريجياً أن تفضي إلى مزيد من الاستقرار في منطقة من المناطق. وفي غياب أية عملية إصلاح رئيسية للنظام المالي الدولي، يمكن لهذه الترتيبات أيضاً أن تسهم في تحقيق المزيد من الاتساق في الإدارة الاقتصادية العالمية. ولأن عدداً من البلدان النامية راكمت احتياطات كبيرة من العملات الأجنبية هناك خيارات جديدة للتعاون النقدي والمالي بين البلدان النامية عموماً، وعلى الصعيد الإقليمي خصوصاً.

٧٢- وأخيراً، بينما يركز تحرير الأسواق على الأسعار على مستوى الاقتصاد الجزئي، يتطلب استقرار العلاقات التجارية والمالية، إلى جانب توفر الظروف المواتية للاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، تصحيح الأسعار على مستوى الاقتصاد الكلي (أي أسعار الفائدة وأسعار الصرف). وفي حالة عدم وجود إطار متعدد الأطراف ملائم، يُمكن أن يكون ثاني أفضل الحلول العملية هو التنسيق والتعاون الإقليميان وتطوير نظام مناسب للسياسة العامة على مستوى الاقتصاد الكلي، بما يشمل على وجه الخصوص إدارة السياسة النقدية وأسعار الصرف.

أسئلة موجهة للخبراء

- هل التجارة والتدفقات الاستثمارية فيما بين بلدان الجنوب أكثر دعماً للحاق بركب للنمو والتحول الهيكلي من التدفقات من الشمال إلى الجنوب؟ ولماذا ؟
- ما مدى فائدة تجمع مجموعة الاقتصادات الناشئة في فهم آفاق التنمية في الجنوب؟ وهل هناك خطر المنافسة المفرطة بين بلدان الجنوب؟
- هل يمكن لتوثيق الروابط فيما بين بلدان الجنوب أن يجعل الاقتصادات النامية أكثر عرضة للصدمات والاختلالات العالمية أم أقل؟
- ما هي تركيبة الاقتصاد الكلي والتجارة وسياسات "الإنتاجوية" التي تدعم على نحو أفضل تقوية الروابط فيما بين بلدان الجنوب؟
- ما هو دور مصارف التنمية، وطنيا وخارج الإقليم، في بناء القدرات الإنتاجية؟
- هل تنسيق السياسة العامة دعماً للتكامل الإنتاجي ممكن فيما يتجاوز الصعيد الإقليمي؟
- كيف يمكن جعل الاتفاقات التجارية بين بلدان الجنوب أنسب للتنمية؟
- أي نوع من ترتيبات التعاون المالي والنقدي على المستوى الإقليمي وفيما بين بلدان الجنوب يعزز بناء القدرات الإنتاجية بصورة أفضل؟
- ما هي الخدمات المتصلة بالتجارة التي ينبغي الترويج لها على مستوى بلدان الجنوب؟
- ما هي العقبات التي تحول دون تعزيز البنية التحتية للطاقة والنقل على الصعيد الإقليمي وعلى صعيد بلدان الجنوب؟
- ماذا تقول تجربة الارتقاء بالقطاع الأولي من خلال سلاسل القيمة فيما بين بلدان الجنوب؟
- هل هناك آثار غير مباشرة كبيرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب؟
- ما هي الترتيبات المؤسسية اللازمة للمساعدة في تدفق التكنولوجيا بحرية أكبر في جميع أنحاء الجنوب؟